S/2012/784

الأمم المتحدة

Distr.: General
24 October 2012
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجّهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ من السيد ديونكوندا تراوري، رئيس مالي المؤقت. ويشير الرئيس المؤقت في رسالته إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في المناطق المحتلة من شمال مالي، مما دفع حكومة مالي إلى إحالة هذه المسألة إلى المحكمة الجنائية الدولية (انظر المرفق).

وفي هذا الصدد، تنقل رسالة الرئيس تراوري رغبة حكومته في أن يدعم مجلس الأمن الجهود الوطنية والدولية المبذولة لتقديم مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية في مالي إلى العدالة بإدراج هذا العنصر في قرار لمجلس الأمن يجيز تدخّل قوة عسكرية دولية في مالي، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم لمتحدة.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) **بان** كي – مون



241012 241012 12-56636 (A)

المرفق

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مالي المؤقت

[الأصل: بالفرنسية]

طلبت في رسالتي المؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر الماضي أن يتخذ مجلس الأمن للأمم المتحدة قرارا يجيز تدخل قوة عسكرية دولية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، من أجل مساعدة الجيش المالي على استرجاع المناطق الشمالية المحتلة.

وأوضحت في تلك الرسالة بأن الجماعات التي تحتل تلك المناطق تقوم كل يوم بانتهاك أبسط الحقوق الأساسية للسكان، لا سيما عن طريق عمليات الإعدام بإجراءات موجزة والنهب والاغتصاب، وكذلك تدمير الآثار التاريخية في مدينتي غاو وتمبوكتو. وفي ضوء هذه الحالة، قامت حكومة مالي بإحالة الوضع السائد في مالي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

وفي هذا السياق، تود حكومة مالي أن يطلب قرار مجلس الأمن من القوة العسكرية الدولية أن تقوم، في حدود سلطاتها ومسؤولياتها، بدعم الجهود الوطنية والدولية المبذولة لتقديم مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في شمال مالي إلى العدالة، وبخاصة الأشخاص الذين يمكن مقاضاتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية. وستكون هذه الخطوة متسقة مع القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في ظروف مماثلة.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) البروفيسور ديونكوندا **تراوري**